

محضر إجتماع لجنة أسواق المال والبورصات

مع السيد / رامي الدكاني - رئيس البورصة المصرية
الأربعاء الموافق ٨ فبراير ٢٠٢٣ - بمقر الجمعية



Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية حيث نظم الاجتماع لجنة أسواق المال والبورصات برئاسة الدكتور / هاشم السيد مع الأستاذ/ رامي الدكاني - رئيس البورصة المصرية وبحضور الأستاذة / هبة الصيرفي - نائب رئيس البورصة المصرية ومجموعة من أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين من مختلف القطاعات الإقتصادية وذلك في تمام الساعة الثانية ظهر يوم الأربعاء الموافق ٨ فبراير ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

البورصة المصرية كأحد أهم العناصر الفعالة في الاقتصاد المصري

والخطط الحالية لزيادة عمق وكفاءة سوق الأوراق المالية المصرية سواء من خلال ادراج المزيد من

الشركات في البورصة واطلاق سوق عقود الخيارات المستقبلية والمستقات المالية وسوق التداول

الطوعي لشهادات الكربون ”

بدأ المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية حديثه مؤكداً على استمرار التعاون المشترك بين الجمعية والبورصة المصرية في توعية مجتمع الأعمال بأهمية القيد بسوق الأوراق المالية كأداة تمويلية لخطط النمو والتوسع، داعياً إلى دفع وتعزيز التعاون على مستوي الربط مع البورصات العربية والإفريقية وخاصةً سوقي الإمارات والسعودية وكذلك على المستوى الإقليمي من خلال استغلال العلاقات المتميزة لجمعية رجال الأعمال المصريين مع نظيراتها الأجنبية والعربية والإفريقية في أكثر من ٧٠ دولة ونحو ٦٠ سفارة في مصر. وأضاف سيادته أن جمعية رجال الأعمال المصريين تستمد قوتها من القطاع الخاص حيث تضم في عضويتها أكثر من ٤٠٠ رجل أعمال يديرون ما يزيد عن ١٤٠٠ شركة، حيث تعد اقدم منظمة أعمال إقتصادية في مصر أنشئت عام ١٩٧٩، كما كانت منذ نشأتها داعمة لتمكين المرأة في مجلس الإدارة وهي أول من أسست لجنة لتنمية إفريقيا ولجنة للصين وعدداً من مجالس الأعمال المشتركة حيث تعتمد على أنشطة واجتماعات ١٧ لجنة تخصصية في جميع القطاعات الإقتصادية والخدمية لخدمة النشاط الإقتصادي.

كما أوضح سيادته أن الجمعية قد أطلقت العديد من مجالس الأعمال الثنائية إضافة إلى تنظيمها واشتراكها في كافة المجالات الإقتصادية والمؤتمرات الدولية والرسمية التي شارك بها الرئيس عبد الفتاح السيسي ورؤساء الدول وكبار المسؤولين والحكوميين ومن أبرزها منتدي الأعمال المصري المجري والمصري اليوناني بجانب اتصالها المباشر بدوائر الأعمال والوزارات والهيئات والمؤسسات والسفارات الأجنبية لمعرفة كل ما هو جديد في الشأن الإقتصادي العالمي والمحلي.

وتابع سيادته أن جمعية رجال الأعمال المصريين، أول من بادرت ودعت إلى تسهيل الربط المزدوج وتعزيز التعاون مع بورصتي البحرين والأردن وبدأت بعقد اجتماعات وزيارة للأردن منذ عامين، معرباً عن أمله في عودة التجربة مرة أخرى لدفع عملية الربط مع جميع البورصات العربية والإفريقية.

ثم بدأ الدكتور/ هاشم السيد -رئيس لجنة أسواق المال والبورصات حديثه موضحاً أهمية البورصة المصرية والطروحات الجديدة حيث تعد أهم العناصر والأدوات الفاعلة في الاقتصاد المصري، مشيراً إلى أن اجتماع اللجنة مع رئيس البورصة المصرية وقياداتها التنفيذية يهدف إلى الاستماع إلى الرؤية الحالية لزيادة عمق وكفاءة سوق الأوراق المالية والتي يعول عليها الجميع كأحد الأدوات الهامة للنمو الاقتصادي وذلك في إطار استراتيجية اللجنة وحرصها على التواصل مع المسؤولين في سوق المال والاستثمار المباشر لمناقشة القطاعات المختلفة مع المعنيين والخبراء بشكل شهري وكان آخرها لقاء مع رئيس هيئة الرقابة المالية الدكتور محمد فريد والرئيس التنفيذي لهيئة الاستثمار الدكتور حسام هيبه.

ثم أكد الأستاذ/ رامي الدكاني -رئيس البورصة المصرية أننا نتمتع فريقاً قوياً للترويج يوفر للشركات الخبرة الاستشارية مجاناً بجانب تيسيرات القيد بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبورصة المصرية بجانب تقديم المعاونة الفنية لتسهيل الإدراج في السوق الرئيسي، مضيفاً أن قواعد القيد والتعديلات الأخيرة واطلاق سوق عقود الخيارات المستقبلية والمشتقات المالية وسوق التداول الطوعي لشهادات الكربون والبورصة السلعية، الأمر الذي يمثل إضافة للشركات لفرص التوسع والنمو عبر جذب المستثمرين، داعياً الشركات للتواصل مع إدارات القيد بالبورصة المصرية للاستفادة من الخبرات والامتيازات الجديدة خاصة وأن البنية الأساسية للبورصة المصرية في تزايد وإضافة جديدة كل يوم في ظل اتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة من جهات عديدة ومنها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حيث يمول دراسات القيمة العادلة وايضا تكلفة الراعي المعتمد.

وتابع سيادته أنه جار مراجعة قواعد قيد الشركات بالبورصة المصرية بالمقارنة مع افضل القواعد المتبعة بالبورصات الاخرى من خلال لجنة مشكلة من الهيئة العامة للرقابة المالية في اطار التيسير علي الشركات الصغيرة والمتوسطة لزيادة القيد، داعياً إلى عقد سلسلة من اللقاءات مع اللجان النوعية والقطاعية المختلفة بجمعية رجال الأعمال المصريين للترويج الي زيادة عدد الشركات المقيدة.

وأضاف سيادته أن البورصة ركزت في الفترة الماضية علي توسيع قاعدة الأفراد من خلال خطوات قوية لزيادة الاعداد، باستخدام التكنولوجيا المالية حيث ساهمت في دخول نحو ١٧٥ مستثمر جديد خلال ٢٠٢٢.

واكد سيادته أن الاقتصاد المصري يتميز بالتنوع وهو ما ينعكس علي شكل الشركات المقيدة وعدم ارتباط البورصة المصرية بسلعة واحدة مثل البورصات المجاورة، وتابع أن البورصة المصرية الاكبر جذبا في المنطقة حيث أن أسعار أسهمها الأكثر جذبا علي مستوي بورصات دول الخليج في قطاعات البتروكيماويات وكذلك العقارات، وأكد أن البورصة المصرية تأتي في المركز الثالث بعد بورصتي قطر وودي من حيث صعود الاسهم، مشيراً أن دوران رأسمال السوق بلغ متوسط مرة ونصف وهو من اعلى المتوسطات بالمنطقة مشيرا الي ان معدل دوران السيولة من المؤشرات التي يقاس بها اداء الاسواق المالية .

وأضاف سيادته أن ملف الحوكمة والاستدامة من ثوابت البورصة المصرية وليست رفاهية في متطلبات الإفصاح القوية جدا مقارنة بكثير من البورصات العالمية، كما تعد من أوائل البورصات العربية والافريقية التي اهتمت بملف الاستدامة حيث تعد ثان بورصة على مستوى العالم تصدر مؤشر الاستدامة في ٢٠١٠، ولفت إلي أهمية قرار هيئة الرقابة المالية في إصدار الإفصاحات باللغتين العربية والإنجليزية للشركات التي تحقق إيرادات فوق ٢ مليار جنيه وذلك فيما يتعلق بسهولة وعدالة الإفصاح عن المعلومة للأجانب وتوفير البيانات بشكل محترم جدا.

وتعهد سيادته بتوفير الشفافية والمعلومة الكاملة في وقت مناسب لاتخاذ قرار الاستثمار حيث لن يسمح بحجب أي معلومة عن الشركات أو حدوث تلاعب في الإفصاح، من خلال اتخاذ خطوات قوية في حالة رصد أي مخالفات أو تلاعب يؤثر على السوق وآليات العرض والطلب حيث أن الأساس هو حفظ أموال المستثمرين.

وأكد على انتهاء عهد إطلاق العنان في اتخاذ القرارات المفاجئة والخطيرة والمبالغة في الغرامات والإجراءات دون فهم ويتم اتخاذ كل الطرق لحماية المستثمرين سواء شركات أو أفراد أو صناديق استثمار، أوضح أن تقرير الاستدامة أصبح إلزامي علي الشركات بعد قرارات هيئة الرقابة المالية في ٢٠٢٢، كما تعد البورصة المصرية وبورصة كازابلانكا من الأسواق المتقدمة عربيا في الاستدامة، مشيراً أن فريق البورصة المصرية ينظم دورات تدريبية للشركات ومستمر في التدريب ورفع الوعي لفهم شكل تقارير الاستدامة وشرح أهميتها لمواكبة التوجه الدولي لإلزام المصدرين وشركات الطيران بالتعامل مع الأسواق الملزمة بخفض الانبعاثات الكربونية ومعايير الاقتصاد الأخضر والاستدامة في الإنتاج وبالتالي اما تكون هذه الاشتراطات الجديدة فرصة للشركات او تكون عقبة للنمو والتوسع.

وأكد سيادته أن الفترة القادمة ستشهد توفير مجموعة من الحلول الجديدة التي كانت تنقص البورصة المصرية مثل مؤشر احكام الشريعة الإسلامية، لافتاً انه جار مناقشات مع أحد مصدري المؤشرات العالميين خارج مصر، كما كنا في حاجة لمؤشر خفض الانبعاثات الكربونية لتشجيع الشركات علي افصاحها عن حجم خفضها لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون حيث أن العائد علي الكوبون بيع السهم أو الاحتفاظ به، فضلا عن سوق المشتقات المالية أو عقود الخيارات حيث أن هذه المؤشرات إذا تواجدت خلال عامين لن نري الغموض بل سيحدث ارتياح للمستثمرين.

وتابع سيادته أنه قد تم تأسيس البورصة السلعية بالتعاون مع وزارة التموين والبنوك حيث بدأ تداول المزاد الاسبوعي للقمح، كما سيبدأ المزاد على الذرة الصفراء خلال أسبوعين، ووضح أنه في مجال أسواق الكربون، يمكن للشركات عمل مشروع لخفض الانبعاثات وبقيمة هذا الخفض يتم إصدار شهادة يسمح ببيعها أو شراءها عالميا حيث أن هيئة الرقابة المالية اعترفت بشهادة الكربون ويسمح تداولها داخل مصر بيعاً وشراءً.

وأكد أن سيتم إنشاء بورصة شهادة الكربون علي مستوي مصر وافريقيا خلال النصف الثاني من العام الجاري حيث تم الإعلان عنها في مؤتمر المناخ بشرم الشيخ، مشيراً إلى أنه تم البدء للترويج لتداول شهادات الكربون مع اتحاد بنوك مصر وعقد اتفاقيات مع شركات البترول وشركات قطاع الأعمال العام بجانب إطلاق لجنة لتطوير علاقات المستثمرين، وفي إطار رفع الوعي بمزايا البورصة أشار رئيس البورصة المصرية إلي التعاون المثمر مع هيئة الاستثمار في الحصول علي بيانات الشركات وتنظيم بعثات تثقيفية إلى مختلف محافظات مصر.

وأكد أن البورصة المصرية قطعت شوط كبير لزيادة نسبة المؤسسات حيث تمثل الأفراد ٧٠٪ والمؤسسات ٣٠٪ وذلك من خلال الإجتماع مع الشركات الحكومية ومنها في قطاع التأمين، وأفاد أن مع تحريك سعر العملة والتحديات الاقتصادية تعد البورصة الوسيلة الأمثل للتحوط من المخاطر حيث أن الاسهم حققت عوائد تفوق السندات والايدياع بالبنوك، لافتاً إلى أن تداول أسهم المؤسسات أصبح يمثل ٥٠٪ من قيمة التداول في ٢٠٢٢ بجانب عودة الاجانب والصناديق، مشيراً أن سوق الأوراق المالية أهم ما يميز البورصة المصرية عن الاستثمار في العقار أو غيره لأنه سوق للبيع والشراء وليس سوق تضخمي، لافتاً أنه تُحقق كثير من الأوراق نسبة ١٠٠٪.

وأكدت الأستاذة/ هبة الصيرفي -نائب رئيس البورصة المصرية، أن البورصة المصرية في الوقت الحالي أفضل

خيار لتحقيق عوائد وتنوع لاستثمارات رجال الأعمال سواء بالنسبة للشركات المقيدة أو المستثمرة حديثاً .

ولفت إلى أن الشركات الصغيرة والكبيرة استفادت من البورصة في السنوات الأخيرة علي جميع المستويات حيث حققت أكثر من مرة زيادات في رؤوس الأموال وتوفير تمويل طويل الأجل بجانب تسويق مجانا للشركات في مصر والخارج.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- أهمية تسهيل الربط المزدوج وتعزيز التعاون مع بورصتي البحرين والأردن.
- ضرورة اطلاق سوق عقود الخيارات المستقبلية والمشتقات المالية وسوق التداول الطوعي لشهادات الكربون والبورصة السلعية الذي يؤدي بدوره إلى إضافة لفرص التوسع والنمو عبر جذب الشركات للمستثمرين.
- أهمية اتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة من جهات عديدة منها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حيث يمول دراسات القيمة العادلة وايضا تكلفة الراعي المعتمد.
- أهمية مراجعة قواعد قيد الشركات بالبورصة المصرية بالمقارنة مع افضل القواعد المتبعة بالبورصات الاخرى من خلال لجنة مشكلة من الهيئة العامة للرقابة المالية بهدف التيسير علي الشركات الصغيرة والمتوسطة لزيادة القيد.
- البورصة المصرية الاكبر جذبا في المنطقة حيث أن أسعار أسهمها الأكثر جذبا علي مستوي بورصات دول الخليج في قطاعات البتروكيماويات وكذلك العقارات.
- البورصة المصرية تأتي في المركز الثالث بعد بورصتي قطر ودبي من حيث صعود الأسهم.
- ملف الحوكمة والاستدامة من ثوابت البورصة المصرية وليست رفاهية.
- أهمية قرار هيئة الرقابة المالية في إصدار الافصاحات باللغتين العربية والإنجليزية للشركات التي تحقق إيرادات فوق ٢ مليار جنيه وذلك فيما يتعلق بسهولة وعدالة الإفصاح عن المعلومة للأجانب وتوفير البيانات.
- توفير الشفافية والمعلومة الكاملة في وقت مناسب لاتخاذ قرار الاستثمار ولن يُسمح بحجب أي معلومة عن الشركات أو أي تلاعب في الإفصاح.
- إمكانية عمل مشروع للشركات لخفض الانبعاثات وبقيمة هذا الخفض يتم إصدار شهادة يسمح بيعها أو شراءها عالميا حيث أن هيئة الرقابة المالية اعترفت بشهادة الكربون ويسمح بتداولها داخل مصر بيعاً وشراءً.
- اصدار بورصة شهادة الكربون علي مستوي مصر وافريقيا خلال النصف الثاني من العام الجاري.
- إعتبار البورصة الوسيلة الأمثل للتحوط من المخاطر حيث أن الاسهم حققت عوائد تفوق السندات والايدياع بالبنوك.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس/ على عيسى – رئيس الجمعية والدكتور/ هاشم السيد – رئيس اللجنة بتوجيه الشكر إلى للأستاذ / رامى الدكانى – رئيس البورصة المصرية والأستاذة/ هبة الصيرفى – نائب رئيس البورصة المصرية والسادة الحضور من أعضاء الجمعية على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء